

بيان صحفي

حظر النشر

لا يجوز اقتباس محتويات هذه الوثيقة والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية قبل

9 تشرين الأول/أكتوبر 2026، الساعة 09:00 بتوقيت غرينيتش
(الساعة 05:00 صباحاً بتوقيت نيويورك، والساعة 11:00 صباحاً بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2026/012

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام 2026:

تباطؤ النمو العالمي إلى 2.6 في المائة واتساع الفجوات بين المناطق النامية

- يُتوقع أن تنمو التجارة بنسبة 4 في المائة في عام 2026.
- يتباطأ النمو في الاقتصادات النامية إلى 4 في المائة في عام 2026؛ وتواجه هذه الاقتصادات تحديات كبيرة، بما في ذلك عوائق تكنولوجية وسياساتية جديدة.
- معظم الاقتصادات الآسيوية تُظهر قدرة ملحوظة على الصمود ونمواً ديناميكياً.
- يشكل الذكاء الاصطناعي محركاً رئيسياً لدينامية التجارة العالمية، لكن مكاسبه شديدة التركيز.
- تشكل الاقتصادات الصاعدة في الجنوب العالمي ركيزة أساسية للتكامل الإقليمي والقطاعي.

جنيف، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2026 - يتوقع «تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام 2026: الجوانب الجيواقتصادية للتنمية»، الذي صدر اليوم في جنيف، أن يبلغ النمو العالمي 2.6 في المائة في عام 2026، مقابل 2.9 في المائة في العام الماضي، حتى مع توقع توسع التجارة في السلع والخدمات بنحو 4 في المائة بالأسعار الثابتة. ويُتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية بنسبة 4 في المائة هذا العام، مقابل 4.7 في المائة في عام 2025.

بلغت التجارة العالمية مستوى قياسي قدره 35 تريليون دولار في عام 2025. وقد أثرت صدمة الطاقة في عام 2026 في هذه الديناميات: حيث تعزى الزيادة في قيم التجارة في عام 2026 إلى ارتفاع الأسعار. وتشهد خريطة التجارة العالمية تغيرات: فقد انخفضت التجارة بين الصين والولايات المتحدة بأكثر من 20% منذ عام 2024، في حين وسعت منطقة شرق آسيا نطاق تجارتها مع كل من الصين وأمريكا الشمالية. وتؤدي ضوابط التصدير، وفحص الاستثمارات، وشروط سلاسل التوريد إلى زيادة صعوبة وصول الشركات الجديدة إلى القطاعات الاستراتيجية..

للاتصال بنا:

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد، مكتب الأمين العام
Marcelo Risi | +41 76 691 18 74 (WhatsApp) | marcelo.risi@unctad.org
unctadpress@unctad.org | <https://unctad.org/media-centre>
انضموا إلينا! سجلوا [هنا](#).

يخلص التقرير الرئيسي للأمم المتحدة إلى أن الحكومات تلجأ بشكل متزايد إلى السياسات الصناعية والتجارية والمالية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأهداف الأمن القومي. وأصبح الوصول إلى الأسواق والقدرة على الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة أعلى يعتمدان الآن بشكل أكبر على التكنولوجيا والتمويل والعوامل الجيوسياسية.

آسيا في الصدارة، لكن طريق اللحاق بالركب يزداد ضيقاً

من المتوقع أن تسهم آسيا ككل بنسبة 59% من النمو العالمي في عام 2026. ومن المتوقع أن تنمو الهند بنسبة 7.3% في عام 2026، الصين بنسبة 4.5% وإندونيسيا (5.2%). ومن بين الدول الأخرى ذات الأداء المتميز في المنطقة قيرغيزستان (8.8%)، ومنغوليا (7%)، وطاجيكستان (6.6%)، وأوزبكستان (7.9%)، وفيتنام (7.8%).

تواصل بعض الاقتصادات الآسيوية النامية تضيق فجوة الدخل مع الدول المتقدمة، في حين توقف هذا التقارب في معظم دول العالم النامي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأصبح المسار الصناعي الذي كان محركاً رئيسياً لصعود آسيا في متناول عدد أقل من الدول.

وتلعب شرق آسيا دوراً محورياً في الطفرة التي تشهدها صناعة أشباه الموصلات والحوسبة المتقدمة. وأصبحت منتجات الذكاء الاصطناعي الآن المحرك الرئيسي للتجارة السلعية. وفي دراسة الحالة الواردة في التقرير حول حامل خادمتان متطور يعمل بالذكاء الاصطناعي، تمثل الأرباح بعد الضرائب 68% من القيمة المضافة التي تم تتبعها، في حين يحصل العمال على أقل من 15%. ولا يؤدي النمو في التجارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تلقائياً إلى مكاسب تنموية واسعة النطاق.

الحاجة إلى مزيد من التخصص للاستفادة من مكاسب سلاسل القيمة العالمية

تستحوذ الاقتصادات المتقدمة على حوالي 70% من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها في القطاعات الاستراتيجية عالية القيمة، بما في ذلك أشباه الموصلات، وتقنيات التحول في مجال الطاقة، والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وفقاً لبيانات الفترة 2020-2025. ولا تنحصر الاقتصادات النامية سوى قطاع المعادن الحيوية والمواد الاستراتيجية، حيث تستحوذ على 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في تلك الفئة. ويشير التقرير إلى أن أفريقيا تستخرج معظم الكوبالت في العالم، لكنها لا تحتفظ سوى بأقل من 1% من القيمة في سلاسل التوريد الخضراء.

صدمة الطاقة صدمة الطاقة وعدم الاستقرار المالي يضعان الاقتصاد العالمي تحت الاختبار

أدى الصراع في الشرق الأوسط إلى ارتفاع سعر خام برنت من 70 دولاراً إلى ما يزيد عن 110 دولارات للبرميل في الأسابيع التي أعقبت اندلاعه. وقد أثرت ارتفاع تكاليف الطاقة بشكل خاص على الاقتصادات النامية المعتمدة على الواردات والأسر الأقل دخلاً.

ويؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة إلى تفاقم ارتفاع تكاليف الاقتراض وتقلب تدفقات رأس المال، التي تضاعفت منذ بدء الصراع. كما ينطوي ازدهار الذكاء الاصطناعي على مخاطر تهدد الاستقرار المالي، حيث أصبحت الأسواق أكثر عرضة لتأثير عدد قليل من الشركات. ومن المتوقع أن تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تعد مصدراً رئيسياً للتمويل بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بنسبة تقارب 7% في عام 2026، وهو الانخفاض السنوي الثالث على التوالي.

أولويات السياسات للبلدان النامية: إعطاء الأولوية للقطاعات الرئيسية، وتنويع أنماط التجارة، ودفع عجلة التحول في مجال الطاقة

تُعزز أزمة الطاقة الحاجة إلى تنويع مصادر الإمداد بالطاقة. ويشير التقرير إلى أنه منذ عام 2024، أصبحت مصادر الطاقة المتجددة أرخص من أرخص بديل للوقود الأحفوري تم تركيبه حديثاً في أكثر من 90% من الحالات. ويمكن لمصادر الطاقة المتجددة المحلية، حيثما أمكن ذلك، أن تقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد. ويؤكد التقرير أن معالجة قيود الطاقة والإمداد تعد أكثر فعالية في مواجهة التضخم المدفوع بالإمداد مقارنةً بسياسات التشديد النقدي والمالي الواسعة.

ومع تزايد تخصص الإنتاج في ظل الضغوط الجيواقتصادية، يتحقق التكامل الاقتصادي بشكل متزايد قطاعاً تلو الآخر. وهذا يتيح للعديد من القوى المتوسطة في بلدان الجنوب العالمي بناء نقاط قوة في قطاعات محددة مع الحفاظ على الروابط الاقتصادية والمالية مع شركاء

متعددين. ويوصي التقرير بتنسيق السياسات الصناعية والمالية والتكنولوجية، بما في ذلك ربط الاستثمار الأجنبي بالموردين المحليين وزيادة القيمة المضافة المحلية.

الاقتصادات الصاعدة في الجنوب العالمي ترسخ التعاون الإقليمي

يمكن للاتفاقيات الإقليمية أن توسع الأسواق، وتخفيض تكاليف التجارة، وتدعم التعاون التنظيمي. وتربط منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين تكامل الأسواق والتنوع وسلاسل القيمة الإقليمية. وإلى جانب ذلك، يسعى نظام الدفع والتسوية الأفريقي الشامل إلى ربط 42 عملة أفريقية لتخفيف حواجز الدفع.

وأكد بيدرو ماثويل مورينو، الأمين العام بالنيابة للأونكتاد، أن «الاقتصادات الصاعدة في بلدان الجنوب العالمي أصبحت ركائز إقليمية، مما يوسع نطاق التكامل التجاري ليشمل مبادرات مالية جديدة. ويحقق هذا أفضل النتائج عندما يقترن بنظام تجاري متعدد الأطراف يضع مبدأ عدم التمييز والمعاملة الخاصة والتفضيلية في صميمه».

روابط ذات صلة

• [تقرير التجارة والتنمية لعام 2026](#)

نبذة عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الأونكتاد هي الهيئة الرائدة في الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. تأسست في عام 1964، وتقدم الدعم لـ 195 دولة عضو من خلال التحليلات المتخصصة والمساعدة التقنية، كما تعمل كمنصة للحوار بين الحكومات.

يساعد الأونكتاد البلدان النامية على توظيف التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.